منبر "بيروت"

لكي لا تبقى المطالب الوطنية يتيمة ..

انه لمن الخطأ الفادح التصور ولو للحظة واحدة ، ان الاوضاع اللبنانية من الممكن ان تستمر على ما كانت عليه ، او ان التركيبة السياسية الحالية ، وهي تركيبة مزمنة وبالية ، بوسعها ان تعالج اي مشكلة من مشاكل البلاد مهما كانت بسيطة . ولم يظهر هذا العجز في الازمة الاخيرة فحسب ، بل تراكم على مدى سنوات بحيث يمكن القول ان الازمة الاخيرة ليست سوى نتيجة من نتائجه .

ولكن الازمة الاخيرة عرت النظام اللبناني وكشفته من قمة رأسه الى اخمص قدميه ، وسلطت الضوء على كل مكامن الخلل والعجز فيه ، فلم يعد بمقدوره ان يجد سترا لنفسه او مبررا لبقائه على حاله . ولذلك فانه من العبث المراهنة على ان هذا النظام او التركيبة السياسية الحاكمة فيه قادران على استيعاب المرحلة الجديدة التي يمر بها لبنان والمنطقة العربية ، ولا على مواكبتها او تصور ابعادها .

فقد اصبح من المستحيل حل الازمات التي تعصف بالبلاد على كل صعيد من ضمن التركيبة السياسية الحالية بافكارها واشخاصها ومؤسساتها وقوانينها . وهي بالتالي ملزمة باجراء التعديلات اللازمة والضرورية لحل الازمات المتراكمة ، لانها بغير ذلك محكومة بالزوال بعد ان ادينت تاريخيا . فاضطرارها الى تعديل النظام السياسي وتطويره امر لا مفر منه ، وهو اكبر من تشبثها بمواقعها ومصالحها لانها ستفقد هذه المواقع والمصالح حتى لتناقضها مع الاحتياجات الاساسية للبلاد واجيالها الصاعدة .

ولذلك فان الاساليب التي يحاول بها السياسيون التقليديون حل الازمة الراهنة لن يكتب لها النجاح . لان المتاخورين عى اساسها ، فضلا عن انهم من اسباب هذه الازمة ، عاجزون عن فهم المرحلة الجديدة وعن تلبية المستلزمات الحقيقية للنهوض باعبائها . فالمصالحات المشائرية لا تطعم الناس خبزا ولا تجد لهم عملا ولا تسد اي منفذ من المنافذ التي عبث من خلالها المواصف المتلاحقة في المراحل السابقة . فالمطلوب الان غير ذلك تماما . مطلوب وقفة ملية وتفكير عميق في التعديلات الجذرية والاساسية الواجب ادخالها على النظام والمؤسسات وعلى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنان بحيث يتحول في وقت قصير الى وطن حقيقي تحكمه عقلية عصرية متطورة تواجه الازمات بآفاق مستقبلية في ضوء المصلحة الوطنية بعكس ما هو قائم في الوقت الحاضر .

وهنا يبرز الدور الطليعي المسؤول للحركة الوطنية بصفتها الاصدق تمثيلا لجماهير الشعب ، والاكثر حرصا على ارض الوطن وكرامته ومستقبل اجياله ، والاهم من ذلك ، بصفتها تمثل الحاجة الملحة الى التجدد والى تقديم البديل الوطني المتقدم . فعلى الحركة الوطنية اللبنانية متحدة ومتماسكة تقع مسؤولية هذا التصور للمرحلة الجديدة بان تتقدم بصورة واضحة ومحددة بالتعديلات اللازمة من ضمن هذا التصور للتطورات والاحداث .

ولا شك في ان الحركة الوطنية اللبنانية تدرك تمام الادراك ان اي حل من هذا النوع لا يمكن ان يتم من خلال التركيبة الحالية للنظام اللبناني . فقد حان الوقت لطرح ميثاق جديد للحياة السياسية في لبنان يكون بديلا حيا للميثاق الطائفي البالي ، ميثاق يؤكد الدور العربي للبنان وارتباطه العضوي بالمصير العربي كما يضع اسسا جديدة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بما يكفل المساواة بين جميع المواطنين ويكسر طوق الاحتكار على كل صعيد .

ذلك ان اهل النظام ، حفاظا على مصالحهم وعلى لبنان في وضعه الراهن ، مستعدون لتقديم القليل القليل من اجل ان يحافظوا على الكثير الكثير . ومن هذه الزاوية نراهم يعالجون الامور من قشورها ، وخاصة فيما يتعلق بالازمة الحكومية .

فهم ليسوا متشبثين بتمثيل الكتائب في الحكومة بقدر اصرارهم على نسف المطالب الوطنية والغائها جملة وتفصيلا . بل ان تشبثهم بتمثيل الكتائب هو التأكيد على رفضهم للمطالب الوطنية ولاي تعديل جذري في الاسس التي يقوم عليها نظامهم .

ولن نفاجأ اذا هم طلعوا بصيغة للحكومة الجديدة لا تتمثل فيها الكتائب كترضية شكلية للشارع الوطني ليكون ثمن ذلك تجاوز المطالب الوطنية ونسفها باشارات لفظية عمومية عائمة في بيان وزاري يلقى على الرف . ولذلك فان المطالب الوطنية ، او على الاصح الالتزام التزاما واضحا ومؤكدا بهذه المطالب ، هو المقياس الحقيقي للرغبة في ايجاد حل صادق للازمة السياسية وفي مواكبة المرحلة الجديدة التي تمر بها البلاد .

فاذا لم تمثل الكتائب في الحكومة فانها ستجد من يمثلها ، وربما من يكون اصدق تمثيلا لها ، بل هي ممثلة باكثر من جهة في مختلف اجهزة الدولة ومؤسساتها ... ولكن المطالب الوطنية والتضحيات الشعبية هي التي ستبقى يتيمة مهملة .

ويبقى شعار « لا حكومة ... الا حكومة المطالب الوطنية » هو الشعار الذي لا بد منه لوضع الامور في نصابها الصحيح .